

لا يأخذ منهم شيئاً ولا من القليل وان اقران في بيته ما يجعل الثياب
ويقبل قول من انكر تمام الحول والفرع من الدين او ادعى الاداء
الى الفقير بنفسه في المخرج غير السوايم والاداء الى عاشر اركان وجد
عاشر اخر مع عينه ولا يشترط اخراج البراة ولا يقبل في ادائه بنفسه
خارج المرد في السوايم ولو في المرد وما قبل من المسلم قبل من الذي
لان الحزق الا قوله لامته هي ام ولدي وان من الحزق ثانياً قبل
مضى الحول فان مر بعد عوده الى داره عشر ثانياً والا فلا يعيش
قيمة الحول لقيمة الحزق وير عند ابي يوسف ان من معها عشرهما
ولا يعيش مال ترك في المرد ولا بضاعة ولا مضاربة ولا كسب ما
دون الا ان كان لاديين عليه ومعه مولاة ومن مر بالخوارج
فعشره عشر ثانياً **باب الزكاة** مسلم او ذمي وجد
معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارضه عشر
او خارج لخدمته خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة والا فلا
لكها وما وجد الحزق فكله في وان وجد في داره لا يحس خلافتها
وفي ارضه رويتان وان وجد كتر ابيه علامة الاسلام فهو كالقطة
وما فيه علامة الكفر يحس وباقية له ان كانت ارضه غير مملوكة
وان مملوكة فكذلك عند ابي يوسف وعندهما باقية لمن ملكها اول
الفتح ان علم والا فلا قضى مالك عرف لها في الاسلام وما اشتبهه
مرد يجعل كافر في ظاهر المذهب وقبل اسلامياً في زماننا ومن

دع

دخل دار حرب بايمان فوجد في معراجها ركناً فكله له وان وجد
في دار منها رده على مالكها وان وجد ركناً متاعهم في ارض منها
غير مملوكة خمس وباقية له ولا خمس في نحو فروع وزر وجد وجد
في جبل وخمس زيوت لاولوز وعبر وعند ابي يوسف بالعكس
باب زكاة الخساج فيما سقته السماء او سقى سبياً
واخذ من ثمر جبل العشر قبل وكثر بلا شرط بصاب وبقا، وعندهما
انما يجب في ما سقى سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً
وما لا يوسق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق عند
ابي يوسف وعند محمد اذا بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه
فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي الزيتون خمسة امنا، ولا تسقى في
حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف وفيما سقى بقرب
او دالية او سانية نصف العشر قبل رفع موب الزرع وكفى العسل
العشر قبل او كثر اذا اخذ من جبل او ارض عشرية وعند محمد اذا بلغ
خمس افراف والفرق سنة وثلاثون رطلاً وعند ابي يوسف
اذا بلغ عشر قريب ويوجد عشران من ارض عشرية لتغليبي وعند
محمد عشر واحدان كان اشترها من مسلم ولو اشترها من ذمي
اخذ منه العشران وكذا لو اشترها منه مسلم او اسلم هو خلافاً لابي يوسف
وقيل بمحمد معه وعلى المرأة والصبى ممن ماعل الرجل ولو اشترى ذمي
عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد تسقى على حالها وان اخذها مسلم

دع